إستراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة ماليزيا

The Malaysian Government's Strategy in Reducing the Problem of Unemployment and its Applicability in Algeria - Case Study of Malaysia

أ. أحمد سواهلية
أستاذ محاضر
جامعة الجلفة – الجزائر –

أ. آدم رحمون
أستاذ مؤقت
جامعة الأغواط – الجزائر –

أ .سعد مقص
جامعة الأغواط – الجزائر –

الملخص:

تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة عالمية متعددة الأبعاد , مست معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة و كانت بنسب مختلفة منها ما كان تحت السيطرة ومنها ما أحدث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة وقد أظهرت بعض الدول القدرة على معالجتها والحد من أثارها، ونعني هنا التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية،

حيث سنتطرق في هذه المداخلة عرض إستراتيجيات الاقتصادية و الإجتماعية المتخذة من طرف الحكومة الماليزية للحد من البطالة و عرض للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية ولمختلف برامج قطاع التشغيل, محاولة منا إبراز مدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجربة الماليزية , البطالة , التنمية

Abstract:

Unemployment is a multidimensional global problem. Most countries, including the developed countries, have been under different control, including the most recent economic and social imbalances. Some countries have shown the ability to address them and reduce their effects. Experiences that are characterized by its importance and importance for the third world countries, which can follow its path to get rid of underdevelopment and economic dependence,

In this presentation, we will discuss the economic and social strategies taken by the Malaysian government to reduce unemployment and introduce the measures taken by the Algerian government and the various programs of the employment sector.

Key Words: Malaysian experience, Unemployment Development

المقدمة

تعتبر ماليزيا كغيرها من الدول التي وضعت سياسات وبرامج متعددة للقضاء على الفقر؛ إذ تعد من النماذج التي لقت رواجا لما قامت به؛ حيث استطاعت التغلب على الحواجز التي كان من الممكن أن تعيق مسار التنمية والاستثمار في مواردها وإمكانياتها باستغلال جغرافيتها وبنية سكانها المتنوعة التي لم تكن قط مصدرا للتشتت والانشقاق ، بل اسهمت إلى حد كبير في دعم استراتيجية التنمية في ماليزيا إن نهج ماليزيا الاقتصادي المتميز استطاع الخروج بها من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام (1997)، اذ لم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمتها بل عالجت ازمتها ومشكلتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية وليس الاعتماد على الاخرين الذين يبغون استغلال ازمتها على الدول العربية عامة و الجزائر خاصة ان تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة ودقيقة في شتى المجالات سواء الجانب الصناعي والبشري وقطاع الصحة والتعليم....الخ للاستفادة

منها في النهوض اقتصاديا وانتشال دولها من الواقع الاقتصادي المتردي مع ما تملك الاقطار العربية من موارد هائلة لا تملكها دولة في العالم وعليه ان تجربة ماليزيا التنموية اصبحت أنموذجاً يحتذى به لكل من أراد ان يلحق بركب التقدم.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض أهم السياسات التنموية التي اعتمدتها ماليزيا لمواجهة الفقر والنتائج التي توصلت اليها وإمكانية تطبيقها في الجزائر مرورا بالوسائل الداعمة لتحقيق ذلك، لتختم الورقة بجملة من التوصيات للاستفادة من تجربة ماليزيا والاقتداء بها.

إشكالية الدراسة:

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية التي تنخر أسس البناء الاجتماعي لأي مجتمع يعاني منها .

إن النجاح الذي حققته ماليزيا خلال 20 سنة جعلها عن حق، تجربة تستحق التمعن فيها للكشف عن أسرارها التي بنت عليها نجاحها المبهر. فماليزيا ليست بالدولة الاستعمارية التي استغلت ثروات غيرها في النهوض باقتصادها كما أنها ليست بالدولة الغنية بالقدر الذي يكفيها للإنفاق العام بالاعتماد على عائدات مواردها الطبيعية كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية البترولية. فماليزيا عانت كغيرها من دول شرق آسيا من ويلات الاستعمار البريطاني الذي لم يكتفي بالسيطرة على موارد البلاد بل غير الخريطة الإجتماعية لهذا البلد بطرد الماليزي ، وهم السكان الأصليين، إلى الجبال وخلق نخبة صينية وهندية لخدمة المصالح البريطانية، مما أوقع ماليزيا المستقلة في معضلة عرقية ارتأى العديد من الخبراء أن حلها عسيرا إن لم يكن مستحيلا.

وأهم ما شد انتباهنا إلى التجربة الماليزية في القضاء على البطالة، هو أن هذا البلد يشترك مع أغلب بلدان العالم الثالث في ميزتين أساسيتين هما: كونه تعرض للاستعمار الذي أثر عليه سلبا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ،وكون مجتمعه يتألف من عرقيات متباينة يبدو امتزاجها معا واندماجها مع بعضها أمرا مستحيلا.

ولكن النموذج الماليزي الذي أثبت أن ما كان يبدو في الماضي مستحيلا أصبح الآن واقعا مزدهرا، دفع بنا إلى طرح

التساؤل الرئيسي: كيف ساهمت الحكومة الماليزية في القضاء على مشكلة البطالة و ما مدى إمكانية الاستفادة من إستراتيجيتها في الجزائر

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تطرقنا إلى الأسئلة الجزئية التالية

1-ما هي أهم المقومات الاقتصادية و الإجتماعية التي يتمتع بها النموذج الماليزي؟

2-ما هي أهم السياسات و الإستراتيجيات الاقتصادية و الإجتماعية التي مكنت ماليزيا من القضاء على مشكلة البطالة؟

3-ماأهم الدروس والأفكار التي يمكن استخلاصها من خلال الإطلاع على التجربة الماليزية في مواجهة ظاهرة البطالة و إمكانية تطبيقها في الجزائر ؟

الهدف من الدراسة

يهدف هذا البحث عرض التجربة الماليزية في مكافحة الفقر من خلال استعراض مختلف السياسات التنموية التي انتهجتها كطريق لإعادة هيكلة المجتمع و القضاء على مظاهر التخلف ومؤشرات الأداء الإقتصادي لماليزيا وذلك خلال فترة

(1970-2012) ثم التطرق إلى البرامج التي نفذتها مؤسسات الدولة و الجماعات المحلية و غيرها من المؤسسات الغير حكومية من أجل القضاء على الفقر المدقع وذلك بعد اعتماده على هذه البرامج و المشاريع من طرف الحكومة و إنشاء هيئات و مجالس رقابية تقوم بمتابعة مسار التنفيذ كما إرتئينا وضع الوسائل الداعمة لتحقيق تلك البرامج لنختم بجملة نتائج تجربة ماليزيا في القضاء على الفقر ووضع بعض التوصيات و الاقتراحات إذ لا يتوقف الأمر على عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر و اعتبار السياسات التنموية التي انتهجتها هي الحل الوحيد و الأمثل باعتبار أن تطبيق السياسات نفسها يتطلب نفس الميكانيزمات على أقل تقدير و إنما فقط للاستفادة منه كنموذج لقي رواجا على المستوى العالمي.

1- أهم المقومات الاقتصادية و الإجتماعية للنموذج الماليزي:

تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، حيث أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من "رؤية 2020 "وهي برنامج يخطط لمستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020 (تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة) لأنه كلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح[1] وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[2]

– الاعتماد على الذات: يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما سمح – كما ذكرنا –لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لاتزال اندونيسيا و تايلاندا تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وود

– البساطة وعدم الإسراف: يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية في 1997، حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي

–الأسرة المستقرة: رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا والفلبين واندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة [3]

. – التسامح والوئام العرقي: يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي:

-الملايو، ويشكلون حوالي 50 % من السكان ويدين معظمهم بالإسلام

-الصينيون، ويدينون بالبوذية.
-الهنود، ومعظمهم هندوس [4]

– الإرادة السياسة و الدور الفعال للدولة

من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية. والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاد قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي محاضير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم[5]

وقد شكلت الديمقراطية أحد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا، حيث أن هذا التدخل كان بمشاركة واسعة لممثلي المجتمع المدني، وكانت القرارات تتخذ دائما من خلال مفاوضات مع الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، الأمر الذي جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال[6].

– التنمية البشرية

اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي والذي بلغ عام 1999 حوالي $ 8209 [7]

– فعالية الجهاز المصرفي :

اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.[8]

تفعيل القطاع الخاص :

اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية و الإستراتيجية ، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

وابتداء من سنة 1994عرفت عملية الخوصصة – التي انطلقت عام –1983دفعة جديدة بسبب النجاح الذي حققته والذي يعود لأسباب عدة يطول شرحها، حيث تجاوزت المدخرات الحكومية المحققة 8.3مليون رنغيت*، وزادت كفاءة الصناعات التي تمت خوصصتها مثل حاويات كيلانج التي تضاعفت طاقتها الإنتاجية من 200ألف إلى 500ألف من

الوحدات المساوية لـ 20 قدما في السنة،كما زاد معدل مناولة البضائع من 5.17 صندوق إلى 28صندوق في الساعة بعد إتمام الخوصصة. (9)[9] وكان من آثار الخوصصة الناجحة أيضا ظهور قطاعات تسويقية جديدة وتوسع السوق المحلية مع جلب استثمارات أجنبية إلى المنطقة [10]

*رنغيت : العملة الماليزية

الادخار و الاستثمار :

أشرنا سابقا إلى أن ماليزيا حرصت على إقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا) بنسبة 40% للفترة مابين (1993 -1970)كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر في تجمع " أسيان" عام 1995على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي .[11]

تخطيط بعيد المدى :

من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القر ن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية "2020 التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020 وضمن الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية الممتدة ما بين 2010 -2001، وضع مخططو النموذج الماليزي سياسات تناسب التغيرات العالمية كالعولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وذلك بالتركيز على دعم القدرة على المنافسة من خلال زيادة المعرفة والقدرات التكنولوجيا وإيجاد منتجات جديدة، مع تبني نظم إنتاجية جديدة والتأكيد على الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أن مساعي دعم الوحدة الوطنية وضعت في رأس قائمة الأولويات لكونها الضامن لغرس القيم التي تتحقق[12]

الاستثمار الأجنبي :

من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع). وفي سبيل ذلك فقد عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات، وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام 1991في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. [13]

تحرير التجارة الخارجية:

ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003بالنسبة للدول النامية، وعام 2005بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في اتحاد آسيان. كما ترتبط أيضا باتفاق خفض التعريفة الجمركية مع استراليا ونيوزيلندا بنسبة 50%اعتبارا من عام 1993، مع سعيها إلى إزالة القيود الجمركية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار اتفاقية Asean+3 إن التحرير التجاري يعتبر عاملا مهما في النهضة الماليزية، بسبب ما يوفره من نفوذ للسلع الماليزية إلى الأسواق الخارجية لاسيما في الدول المتقدمة، هذه السلع التي تحرص الدولة دائما على تمتعها بالجودة العالية حيث قامت في إطار هذا الغرض بتحويل هيئة المقاييس المعيارية الماليزية SIRIMإلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص وتعمل على تطبيق المقاييس المعيارية للجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان (الإيزو) على الصناعة والتجارة الماليزية، وتتولى هذه الشركة منح شهادات الجودة للشركات المحلية مع السهر على مطابقة مواصفات الجودة والمحافظة على البيئة، بل أكثر من ذلك فقد قامت هذه الشركة بوضع مواصفات قياسية إضافية انطلاقا من طابع تكوين المجتمع الماليزي، مثل مواصفات السلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية، ومواصفات الآداب العامة وتعدد الثقافات ويسجل الدور الكبير الذي لعبته "هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية" المعروفة "بـ ماتريد" في ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية، بتقديم المعلومات للمصدرين والموردين والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدتهم، وإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي، والقيام بتنظيم برامج بغرض رفع مهارات المصدرين المحليين في مجال التسويق الدولي.[14]

2- أهم الإستراتيجيات الاقتصادية و الإجتماعية التي مكنت ماليزيا للحد من البطالة :

فخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، خاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن اجل مكافحة الفقر أقدمت ماليزيا على البرامج التالية:

1- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا

يقدم هدا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.[15]

2- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التميز والفوارق الاجتماعية

بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءا من هذه الأموال في شراء الأسهم.

3- منح الإعانات المالية للفقراء

قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين $130 و260 $ أي ما يعادل عشرة آلاف إلى عشرين ألف دينارا جزائري شهريا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[16]

4- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية

كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.[17]

5 توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار إستراتيجية2020 التي بدأت في 1981 في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

6-تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما إتاحة الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.[18]

7-مؤسسة بيت المال في ولاية سلانجور الماليزية: دور هذه المؤسسات مركز في سد حاجيات الفقراء بشكل دائم وتحويله إلى منتجين، ومن أهم ما قامت به هذه المؤسسة لدعم الفقراء ما يلي:[19]

- تشييد المساجد والمدارس الدينية في المناطق الفقيرة.
- تأسيس دور رعاية الأيتام.
- انشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ومدها بالأدوية التي يستهلكها الفقراء بكثرة بالإضافة للأدوية المنقذة للحياة

8 برنامج أمانة اختيار ماليزيا :هو برنامج غير حكومي تقوم بتنفيذه هيئات غير حكومية تتمتع بالأهلية الوطنية ويعرف البرنامج بشموليته، ويرتكز أساسا على القضاء على الفقر المدقع من خلا ل مساعدة الفقراء على القيام بمشاريع صغيرة بمنحه قروضا مصغرة وبدون فوائد وفي مجالات متعددة كالزراعة ومنشآت الأعمال الصغيرة[20]

كما اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي وهي خمس مناطق

- اسكندر ماليزيا في جنوب ولاية جوهر.
- المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية

- منطقة صباح التنمية.
- منطقة ساراواك للطاقة المتجددة.

أما الاختيار الصناعي فاعتمدت التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال مما أدى أن "تشكل البضائع الصناعية المصدرة أكثر من 70بالمئة من إجمالي صادرات البلد في 2008"

كما عملت على تطوير البنية التحتية والبنية التجارية، أما قطاع الخدمات فقد عرف نمو ملحوظا وصل 7.9 بالمئة في 2008.[21]

تعتقد الدكتورة نعمت مشهور, أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر[22], أن هناك مجموعة من العوامل ساعدت في نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي:

1-ملاءمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية, بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية , فماليزيا دولة لم يستولى فيها العسكر على السلطة.

2-إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية, مما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية.

3- توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل(نجاحها في اعلان منطقة جنوب شرق اسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995)

4-اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.

5-انتهاج إستراتجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة, من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

6- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي, من خلال تحسين الأحوال المعيشية و التعليمية والصحية لسكان الأصليين, سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم .

7-اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة ويرى د. محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إن ما دفع ماليزيا إلى التنمية مند مطلع الثمانينيات هو النمو و التحديث و التصنيع (في مقابل الفقر و المرض و الجهل) في دول أخرى و تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام و الخاص من ناحية و شراكة تجمع بين الأعراق و الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي.

وضمن السياق ذاته استعرض د. مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الأسبق وصانع نهضة ماليزيا الحديثة تجربته في النهوض بالاقتصاد الماليزي ليصبح احد النمور الاقتصادية العالمية, ومن أهم الأسس التي أشار إلى أن التجربة قامت عليها:[23]

- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.
- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.
- لقد تم في البداية الاستغناء عن العمالة الأجنبية والاكتفاء بالعمالة المحلية لخفض مستوى البطالة الذي كان مرتفعا ويبلغ 52 بالمائة , ولكن مع دخول الصناعات كثيفة العمالة تم الاستعانة بالعمالة الأجنبية, كما لفت الدكتور مهاتير محمد إلى أهمية التعليم في النهضة , موضحا أن ماليزيا تخصص [24]
- بالمائة من ميزانيتها السنوية في التعليم وتحرص على توفير التعليم لجميع المواطنين.

لقد اقتدت ماليزيا(باليابان) واعتبرتها نموذج أفضل، خاصة لقيمها وأخلاقيات العمل التي تتمتع بها بالقدر الذي يجعل الأشخاص يشعرون بالعار إذا لم يتقنوا العمل الذي يقومون به.[25]

3- أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية و إمكانية تطبيقها في الجزائر

أولا التجربة الجزائرية للحد من البطالة

لقد عرفت الجزائر ارتفاعا حادا في نسبة البطالة منذ الثمانينات ففي 1987 كانت النسبة 17 في المئة ثم ارتفعت إلى حدود 30 في المئة في 1999 وذلك بعد تراجع الاستثمارات وعجز المؤسسات الاقتصادية فتقلصت فرص العمل المتاحة وقد أدى مخطط إعادة الهيكلة إلى غلق الكثير من المؤسسات وتسريح العمال و" كانت نسب البطالة في تزايد إلى أن وصلت في سنة 1999 نسبة 30 في المئة ثم تراجعت إلى 10 في المئة في 2010 (26) كما هو موضح في الشكل رقم (2)

جدول رقم (01) : تطور نسبة البطالة في الجزائر

السنة	1987	1995	1999	2000	2004	2005	6200	2010
معدل البطالة	17	28	30	29.5	17.7	15.3	12.3	10

المصدر : التقرير السنوية للسنوات المذكورة ONS

شكل رقم(1) : تطور نسبة البطالة في الجزائر

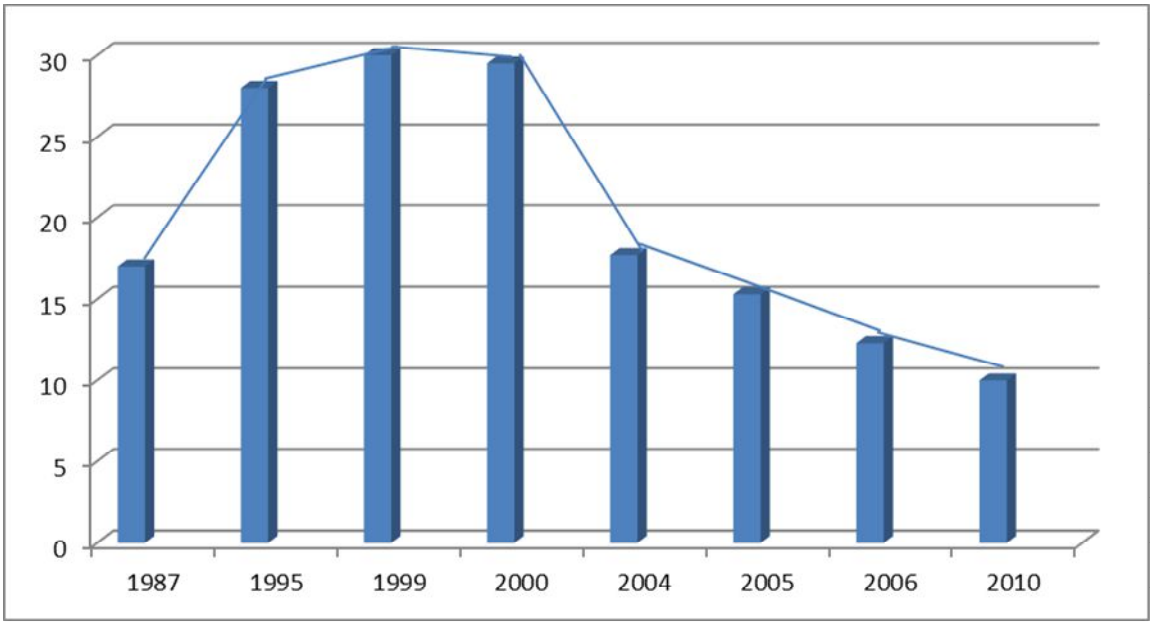

الجزائر

إعداد الباحثين بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء(التقارير السنوية)

1- استراتيجية الجزائر للحد من البطالة

أن إستراتيجية الحد من البطالة في الجزائر ارتكزت على عدة أبعاد:[26]

1- المبادرة الحرة لخلق المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- تقديم التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والإجراءات القانونية للنهوض بالاستثمار المنتج والمولد لمنصب الشغل.

3- مساهمة الشركاء الاجتماعيين (نقابات العمال، أصحاب المؤسسات الاقتصادية أو ما يسمى بأرباب العمل، الحكومة)، تتم إعداد والمصادقة على سياسة التشغيل بمساهمة مل الشركاء الاجتماعيين.

و يمكن أن نذكر أهم انجازات الثلاثية في ما يلي:

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لتحمل تبعات تطبيق مخطط إعادة الهيكلة وذلك بالتكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، ليتم إعادة إدماجهم.

- المصادقة على مخطط إعادة تأهيل وإصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل.

- الاتفاق على إبرام عقد اقتصادي واجتماعي يرمي إلى تجنيد جهود كل الأطراف.

- إعادة تأهيل التشريع الجزائري للعمل بوضع قانون للعمل مستمد من اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل.

- إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

4- تحسين وعصرنة سوق العمل بتأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل من خلال رفع نسبة التأطير لتصل إلى اقل من 500 بطال للعون الواحد وتوفير الكفاءات بواسطة التكوين، استخدام شبكة الانترنت، إعادة تأهيل مديريات التشغيل بالولايات.

5- وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات،

- لجنة وطنية للتشغيل(C.N.E) يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.
- لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E)يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي، كما تم وضع آليات متابعة وتسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها

6- ترقية تشغيل الشباب واعتمدت السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على :[27]

- دعم ترقية التشغيل المأجور،
- دعم تنمية المقاولة.
- إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)

يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا
- عقود تكوين/ إدماج (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

2- الهيئات التي تم إنشائها للحد من البطالة

تتمثل هذه الهيئات في الآتي:[28]

أ-الوكالة الوطنية للتشغيل:

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29نوفمبر 1962 وبذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض و الطلب، وتعتبر الوسيط بين طالبي العمل و أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي.

استفادت الوكالة من مخطط تأهيل يهدف إلى تحقيق ما يلي:

– تدعيمها بالإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل.

– عصرنة طرق تسييرها وتدخلها تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة.

– تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل

أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون من:

– المديرية العامة، عشر وكالات جهوية و157 وكالة محلية.

وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

– استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.

– تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.

– استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.

– تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

ب– مديريات التشغيل بالولاية

أنشئت بموجب المرسوم:50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من ولايات الوطن (48 ولاية حسب التقسيم الإداري).

تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب وأما مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها فهي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي

1. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية.

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية.

2. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي بها نسب بطالة مرتفعة

ج- برنامج عقود ما قبل التشغيل (Contrats de Pré – Emplois)

ويعتبر من اهم البرامج المطبقة حاليا موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة وبهدف إلى:

زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية. وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم و تأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل. بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد. وبهدف هدا البرنامج إلى إدماج أكثر من300 000 جامعي في عالم الشغل.

د- وكالة التنمية الاجتماعية

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

وللوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية وكذا مجلس للتوجيه ولجنة للمراقبة، ولديها وكالات جهوية بالإضافة إلى اعتمادها على مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذلك البلديات وتشرف الوكالة عن برامج مديرية التشغيل ،يضاف إليها برامج الحماية الاجتماعية خاصة نظام الشبكة الاجتماعية المسير من طرف مديرية النشاط الاجتماعي بالولاية لحساب الوكالة أيضا.

أهداف الوكالة هامة بالنظر للفئات الاجتماعية التي تقصدها ولبلوغ هذه الأهداف والوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي وتوجيهي عبر كل الهياكل التي تعتمد عليها من فروعها الجهوية، مديريات التشغيل، مديريات النشاط الاجتماعي، البلديات ، الجمعيات المدنية.

هـ–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، 18 ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز [29]:

– تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

– تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:

– تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع

– إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

– إبلاغ أصحاب المبادارات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
– ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين 19 إلى 35 سنة و يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه وكذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى: 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فهي متعددة قرض بدون وكالة و قرض بفوائد مخفضة من البنك مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن وذلك من وتعمل بأسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبي خلال حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة وكمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء عشرات الآلف من المؤسسات المصغرة من طرف الشباب و التي مكنت بدورها إنشاء أكثر من 200 ألف منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق: 1.4 مليار دولار.

و- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [30]

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

للوكالة مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي الهيئات ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات.

إن عملية القرض المصغر هي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة.

ثانيا : دراسة مقارنة بين نموذج الماليزي و الجزائري

نتائج مكافحة الفقر في ماليزيا: (0791-2102)

حققت حملة ماليزيا ضد الفقر نتائج ايجابية فاقت توقعات وتقدير امتتاعين حيث لرفت انخفاضا مستمرا في معدلات الفقر في الفترة (1970-2012) من معدل % 52.4 عام 1970إلى 1.7% عام 2012 ووفقا لأحدث البيانات حو الفقر كما هو(02) مبين في الجدول فإن معدل الفقر انخفض 1.7%عام 2012 بمعدل 5.7% في عام 2004

الجدول رقم (02) يبين تطور معدلات البطالة و الفقر في ماليزيا خلال فترة (1970-2012)

السنوات	1976	1984	1987	1992	1997	2004	2007	2012
الفقر الوطني	47.7	20.7	19.4	12.4	6.1	5.7	3.6	1.7
الفقر في الريف	45.7	27.3	24.8	21.2	10.9	11.9	7.1	3.4
الفقر في المدن	15.4	8.5	8.5	4.7	2.1	2.5	2	1

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

عرفت ماليزيا تراجعا معدلات الفقر في المناطق الريفية من45.7% في عام 1976 إلى 3.4 % عام 2012 5.7% وذلك يعزى إلى تبني الحكومة برامج تعمل على تحسين ظروف المعيشة في الناطق الريفية وإنشاء المرافق الضرورية، وإعادة توطين الأفراد في مساكن مهيأة بالخدمات الأساسية وتنفيذ برامج تنمية الإجتماعية، وفي الوقت ذاته سعت ماليزيا إلى الاهتمام بفقراء المدن فقامت بتشييد البنايات والمساكن بدون أجر وإنشاء مجمعات سكنية رخيصة التكلفة حيث انخفض معد الفقر في المناطق الحضرية من15% في عام 1976إلى 1% في عام 2012 .

بعد عرضنا للنموذج الماليزي بات يمكن تطبيق بعض هذه المعايير في الجزائر للاستفادة منها في الحد من البطالة و تكييفها حسب الظروف لتوفير عدد هائل من مناصب الشغل و أهمها :

1- بالنسبة للإستراتيجية لابد من التركيز على البعد الإنساني (مكافحة الفقر أولوية وطنية) بالإضافة إلى الاقتصادي والاجتماعي و التعاون مع العمالة الوافدة .

2- بالنسبة للتسيير والإدارة لابد من لا مركزية القرار مع المشاركة الشعبية و عصرنة الإدارة واعتماد شبكة المعلوماتية .

3-بالنسبة للهيئات المنشاة : بنوك، صناديق، إدارات وطنية وقطاعية، حاضنات المشاريع، مؤسسات تقديم خدمات (معارض)

4-بالنسبة للعنصر البشري لابد من رفع المهارات في مجال التقنيات العالية مثل التصميم والتطوير والبحث

5- بالنسبة للاختيارات الاقتصادية لابد في المجال الصناعي التركيز على المناولة الصناعية المرتبطة بالصناعات الأجنبية وخاصة منها الأوروبية و جلب التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال, أما في المجال الخدمي لابد من تشجيع القطاع الخدمي خاصة السياحة و النقل و الاتصالات...

معيار المقارنة	التجربة الجزائرية	التجربة الماليزية
الإستراتيجية	اعتمدت البعد الاجتماعي أولا ثم الاقتصادي	ركزت على البعد الإنساني (مكافحة الفقر أولوية وطنية) بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي
الأدوات المستعملة 1- التسيير والإدارة 2- الهيئات المنشاة	التوجه نحو رفع الكفاءات وعصرنة الإدارة مركزية القرار وعدم مساهمة المواطن بنوك، صناديق، هيئات إدارية مختلفة ولجان وطنية وقطاعية	جلب التقدم التكنولوجي والمعرفة التراكمية لا مركزية القرار مع المشاركة الشعبية (مساهمة المواطن) هيئات مالية قليلة (صندوق دعم الفقراء + مصرف إقراض)
العنصر البشري	يحتاج إلى التدريب والتأهيل والتمكن في المهن	التركيز على رفع المهارات في مجال التقنيات العالية مثل التصميم والتطوير والبحث
الاختبارات الاقتصادية في المجال الإقتصادي	التخطيط لإنشاء أقطاب صناعية متخصصة(مكانيك، صناعة الغذائية، الإلكترونيك والتكنولوجيا ....وغيره	التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال
في المجال الخدمي	التوجه نحو تطوير قطاع الخدمات والاهتمام بالسياحة البنوك، والاتصالات	رغم التركيز على الصناعة إلا أن قطاع الخدمات تطور بشكل كبير رغم تحويله في اغلبه إلى القطاع الخاص

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات الواردة في البحث

خاتمة:

تجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول للقضاء على مظاهر التخلف فعلى الرغم من الانفتاح الكبير ماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصادات العولمة، إلا انها استطاعت الاحتفاظ بهامش لابأس به مواردها المحلية، فاستطاعت خلا ل نحو ثلاث عقود أن تغير من هيكلتها الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفوارق الاجتماعية كما تفوقت في لم شم القبائل و اعتبرت نموذجا في القضاء على التفرقة واستغلالها فيما يخدم مصالح البلد وينعكس ايجابا على شعبها. كما تمكنت من تغيير تشكيلة ميزانها التجاري من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات.

لقد استطاعت ماليزيا بفضل استراتيجيتها التنموية المحكمة الالتحاق بركب النمو واكساب اقتصادها عنصر التنافسية من خلال تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد المعرفي والعمل على الاستثمار في العنصر البشري و اعتباره محور العملية التنمية، فتوالت الجهود نحو توفير الظروف المثلى للأفراد بغية زيادة انتاجيتهم ، فتفانت في الاهتمام بالمناطق الريفية والفقراء على وجه الخصوص، حيث ركزت برامجها على تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة التي كانت تمثل نسبة (..45%) من مجموع سكانها

العام (1970) ليصل إلى معدل 1.7% سنة 2012 الانجاز الذي جعل من ماليزيا نموذجا رائدا في مكافحة الفقر على المستوى الدولي.

و يمكننا أن نلخص إلى مجموعة من الدروس يمكن الاستفادة منها وهي:

- لاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي والتراجع عن الاسلام-فوبيا.
- استغلال الاختلاف في البنية الاجتماعية خصوصا في حال وجود عرقيات مختلفة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة وبذلك يكون الاختلاف مصدر إنماء لا هدم.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي، وتعزيز قوتها التفاوضية.
- توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق في مشاكل التكدس السكاني و عودة الطبقية وسوء توزيع الدخل وبالتالي الاصطدام بنتائج سلبية بمخططات التنمية.
- اقرار الدولة بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتشجيع الاعمال التجارية و المنشآت الصغيرة وفقا لمتاحات وموارد الافراد.
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن
- العمل على تشجيع العمالة من خلال سن القوانين الخاصة بالحد الادنى للأجور وامتصاص كل قوة العمل المتوفرة، وبالتالي تطبيق برامج وسياسات عمالة فعالة.

وفي الأخير لا يتوقف الأمر على عرض تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر واعتبار السياسات التنموية التي انتهجتها هي الحل الوحيد والأمثل باعتبار أن تطبيق السياسات نفسها يتطلب نفس الميكانيزمات على اقل تقدير، وإنما فقط للاستفادة منه كنموذج لقى رواجا وقبولا على المستوى العالمي.

قائمة المصادر و المراجع:

[1] إبراهيم بيومي غانم , أسرار الوصفة الماليزية , المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية 14 و 15 أفريل 2004 , مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية

[2] حمد شريف بشير , أعمد القيم التنموية في ماليزية www.islamonline.net , 23.15 , 04/04 /2015

[3] منى قاسم , الإصلاح الإقتصادي في مصر , الدار المصرية اللبنانية و القاهرة , 1999, ص 177

[4] عبد الرحمان حاج ابراهيم "مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار/د محمد مهاتير"بحث مقدم, في محور: التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم الإسلامي والدروس المستفادة على الموقع consulté le .pdf /2011/03/ :http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads 04/09/2014 à 23h14

[5] شرين الحباك , الرؤية الإصلاحية لمحمد مهاتير , www.islamonline.net 08.00 2015/05/04

[6] عبدالحفيظ الصاوي , قراءة في التجربة الماليزية, مجلة الوعي الإسلامي العدد 451, الشهر 05 , السنة 3, الكويت ص06 .

[7] تقرير التنمية البشرية عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001.

[8] منى قاسم, الإصلاح الإقتصادي في مصر , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة 1999, ص179.

[9] عبد الرحمان حاج ابراهيم, مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار/د محمد مهاتير , مرجع سابق .

[10] منى قاسم , مرجع سابق . ص 179 .

[11] عبد الرحمان حاج ابراهيم , مرجع سابق.

[12] عبد الرحمان حاج ابراهيم , مرجع سابق.

[13] عبد الرحمان حاج ابراهيم, مرجع سابق.

[14] حمد شريف بشير , تجارب أسيوية , www.islamonline.net 11.00 2013/07/01

[15] الفولي ، أسامة محمد أحمد " تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي" أستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، دورية بصرية ،مؤسسة إبن خلدون ،الجزائر ، العدد الثاني/2000 ص 133

[16] سكية العسكري , مكافحة الفقر ماليزيا نموذجا , صحيفة الوسط البحرينية , العدد1087 الأحد 28 أغسطس 2005 الموافق 23 رجب 1426 هـ البحرين ص 04

[17] حمد شريف بشير , سياسات و أساليب مكافحة الفقر – دروس مستفادة من التجربة الماليزية , مجلة الفكر مجلد (01) العددان (1) و (2) معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة , السودان , 2008, ص 177 .

[18] عبد الرحمان حاج ابراهيم ,مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار/د محمد مهاتير , مرجع سابق.

[19] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، السنة الأولى العدد 00، السداسي الثاني :2004، ص 137

[20] عبد الرحمان حاج ابراهيم ,مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار/د محمد مهاتير , مرجع سابق

[21] محمد شريف بشير , سياسات و أساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية , مرجع سابق , ص 181

[22] محمود عبد الفضيل, العرب و التجربة الأسيوية الدروس المستفادة , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , 2000, ص42

[23] محمد شريف بشير، سياسات و أساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية, مرجع سابق.

[24] محمود عبد الفضيل , العرب و التجربة الأسيوية الدروس المستفادة ,مرجع سابق , ص 45.

[25] شلالي فارس , دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , تحت إشراف محمد صالح , كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير , قسم العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر 2004/ 2005 ص 89

[26] شلالي فارس , مرجع سابق , ص 112

[27] سميحة يونس , إتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , تحت إشراف بلقاسم سلطاني قسم علم الإجتماع , كلية الأداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية , جامعة محمد خيضر , بسكرة 2007, ص76

[28] سميحة يونس ، مرجع سابق , ص 101

[29] www.ansej.dz 2014/04/24 16.40

[30] ناصر دادي عدون, وعبد الرحمان العايب , إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد , ديوان المطبوعات الجامعية 2010, ص287